إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية

الدكتور بن مرزوق عنترة
جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني عنصرا رئيسيا ومساهما فعالا في تسيير المجتمعات الديمقراطية، إذ يلعب دور الوساطة بين الأفراد والدولة، فيعمل على الحد من ديكتاتورية هذه الأخيرة وتسلط مسئوليها، وهذا لا يعني أن يكون بالضرورة معارضا لها كما أشار إلى ذلك باتريك شابال Patrick Chabal، ولكن يتغير موقعه في المجتمع ويختلف موقفه من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجارية فيه حسب طبيعته وطبيعة نظام الحكم السائد وكذا شخصية الحاكم القائد، إضافة إلى مساحة الحرية والاستقلالية التي يتمتع بها، فكلما كان مستقلا عن تدخل الدولة ويعمل في بيئة تسودها الحرية والشفافية كلما كان تأثيره في المجتمع أكبر وكان تعبيره عن انشغالات أفراده وتلبية حاجياتهم ومتطلباتهم أوسع وهذا ما يجعله قادرا على التغلغل في أوساط المجتمع وتعبئة أفراده والتوغل في أغلب مناطق الوطن والمساهمة في تحقيق تنميته وازدهاره واستقراره.

وسنحاول من خلال هذه المداخلة التركيز على أنماط التفاعل والتأثير بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية، وذلك باعتباره أحد الفواعل الرئيسية في تجسيد الحكم الراشد، وهذا يتطلب منا الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل يمثل المجتمع المدني في المنطقة العربية شريكا استراتيجيا للدولة أم نقيضا لها؟هل بناء دولة قوية في المنطقة العربية يتطلب بناء مجتمع مدني قوي؟ أم أن قوة الدولة لن تتأتى إلا بإضعاف المجتمع المدني؟ وكيف يمكن تحسين العلاقة بينهما لبناء علاقة تشاركية بإمكانها المساهمة في ترشيد الحكم في المنطقة؟

سنحاول الإجابة عن هذا الإشكالية من خلال تناول العناصر التالية:

- إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.
- واقع المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في المنطقة العربية: تكامل أم تضاد؟
- الدولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية: المعوقات والمقومات
- آليات تكريس الحكم الراشد من خلال تعزيز علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية.

I. إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.

يشكل المجتمع المدني أحد أهم المفاهيم الأساسية في علم الانتقال الديمقراطي Transitologieوفي المقاربات الكوسموبوليتانية الجديدة Neo-Cosmopolitanisme خاصة ما تعلق بدورها في تكريس التصورات الغربية حول المبادئ و القواعد والحركيات السياسية الليبرالية الروح والتوجه، كما يشكل بناءا متضاربا على المستوى الإبستيمولوجي، فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه اختلفت المدارس كثيرا حول

ماهيته[1]، فتعددت تعريفاته وتوسعت النقاشات الدائرة حوله، وازدادت استخداماته وتشعبت مكوناته وتباينت شروطه وكبر دوره وارتفعت مكانته حتى صار عنصرا حيويا وطرفا بارزا في تسيير المنظومة المجتمعية وتنظيم العمل الجمعوي في العديد من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية وتعرضت لاجتياحات عولمية، وهذا ما جعله يطرح بعض الإشكاليات العلمية ويثير اختلافات إيديولوجية ويعرف فوضى مصطلحية خاصة مع ضبابية أهدافه وعدم الاتفاق حول تعريف جامع مانع له، يزيل تلك الحساسية التي يثيرها في نفوس أولئك المعارضين له والمشتكين من تحيزه وعدم حياديته، وكذا المشككين في مدى فعاليته في تكريس الحكم الرشيد، وقبل تناول هذه النقطة بالتحليل والتفصيل لابد من التطرق بداية إلى بعض التعريفات التي قدمت له.

فمؤسسات المجتمع المدني تشير إلى مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية تحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى. ومصطلح المجتمع المدني ليس مصطلحا حديثا، فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره، ومن بعد تطور المفهوم تطورا كبيرا على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، والدولة بوصفها مجموعة

[1] أمحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقيةالحكم الراشد: مقاربةفي الحسبة الديمقراطية". من موقع:

berkouk-mhand.yolasite.com/.../ ...

من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة.[1]

فهي أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطانا، وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، فهي مؤسسة المؤسسات كما يقول مارسيل بريلوM.Prelot، ذلك أنها تشمل جميع المؤسسات بدون أن تنضوي تحت أي منها، بل هي أصلب المؤسسات وأشدها، وإذا ما وصفت وصفا تحليليا ظهرت كمنتظم لمؤسسات مترابطة. وهي تحتوي مؤسسات ثانوية وفئات محلية وخاصة...فالدولة هي الشكل الأهم والأبرز والأكمل للحياة الاجتماعية، وهي من صنع إرادة الإنسان وعقله، وهي الظاهرة السياسية الأساسية التي ينتظم في إطارها العمل السياسي، فهي التي تنظم علاقات المواطنين بعضهم ببعض كما تنظم علاقاتهم بها بواسطة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارة، وتنظم علاقاتها بالدول الأخرى عبر العمل الدبلوماسي والمنظمات الدولية[2].

ولاشك أن الحديث عن المجتمع المدني والدولة يقودنا إلى الحديث عن العلاقة بينهما، لكن قبل ذلك سنحاول تناول تعريفات المجتمع المدني في المجال العربي، وذلك لما يثيره من جدل واختلاف سواء على مستوى الطروحات المعرفية أو على مستوى الممارسات الواقعية.

---

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 178.

[2] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة. ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص ص108-109.

رغم الاختلاف بين الباحثين والكتاب حول تعريف المجتمع المدني إلا أن المفكر العربي محمد عابد الجابري اعتبر أن هناك بديهية وواقعة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك ينشؤها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي/ القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها لا يستطيع الانسحاب منها.[1]

ولذلك فقد اعتبر أن البحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في قطر من الأقطار لابد أن ينطلق من النظر في وضعية المدن في ذلك القطر: هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها...أم أن المجتمع البدوي/ القروي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه وفكره، ثم يجيب عن ذلك بقوله: الأكيد أن في الوطن العربي مازالت البادية والأرياف هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلا عن هيمنتها الديمغرافية ليس في الجبال والسهول والصحاري والقرى والأرياف وحسب بل في المدن نفسها نتيجة الهجرة من البادية إلى المدينة.[2]

---

[1] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 116.

[2] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 189.

وهذا ما أشار إليه أسامة عبد الرحمان حينما قال: إن في الوطن العربي، رغم المظهر البراق للمدن، والواجهة العصرية للبنى التحتية والمرافق...فإنه عند الغوص في أعماق المجتمع، أو على الأقل تجاوز القشرة المظهرية والولوج قليلا تحت السطح البراق، تبدو مظاهر وظواهر شتى تستحق التأمل. هذه الساحة كانت قبل برهة من الزمن غارقة في البداوة والبدائية. ولبست رداء الحضارة الجديدة. ودخلت إلى العصر من أوسع أبوابه ورغم ولوجها هذه الساحة، لم تخلع بدائيتها وبداوتها، فهي متأصلة عميقة الجذور منهجا وسلوكا، ورغم أنها لم تأخذ من الحضارة إلا مظهرها وشيئا من قشورها ولم تدخل أبواب العصر، ولكن العصر اقتحم عليها أبوابها وأقحمها في نتاج تستقبله ولا تشارك فيه فإن كل ذلك خلق خلخلة كبيرة وازدواجية عظيمة واختلالا غير مسبوق.[1]

وإذا كان المجتمع المدني في المجال الغربي قد تحقق عبر سيرورة من التراكمات التاريخية والرهانات السياسية والصراعات الاجتماعية والدراسات الفلسفية، حيث التعالق قائم وضروري بين المجتمع المدني والديمقراطية منذ القرن السابع عشر، فترة تدشين التفكير والعمل في العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب، فإنه في المجال العربي تم توظيفه توظيفا سياسويا، فهو نابع من ضغط الرهانات المصلحية والصراعات السياسية ولم يكن توظيفا سوسيوثقافيا أبدعته نخبة ثقافية استجابة لحركية ودينامية قوى اجتماعية صاعدة، كما عبرت عن ذلك التوظيفات الفلسفية المبدعة والمتغيرة لهذا المفهوم مع روسو، هيغل، ماركس وغرامشي التوظيف في المجال العربي هو توظيف نابع من صراعات أفقية داخل

[1] قدوسي محمد، الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الربع الطاقوي. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2015، ص80.

النخب وغير نابع من صراعات عمودية تتحرك من أسفل المدني إلى أعلى السياسي، من التجمع المهني والسكني الصغير إلى قمة السلطة السياسية مرورا بوساطات تتمثل في الجمعيات الثقافية والسياسية والحقوقية.[1]

وهذا ما دفع الدكتور طاهر لبيب إلى القول: إن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ (كما حصل لهذا المفهوم في الغرب) وهذا سبب الحرج العلمي في استعماله، إن الاستعمال الطارئ لهذا المفهوم في بلادنا يعبر عن حالة طوارئ في الفكر العربي ولا يحيل إلى ممارسة تم تنظيرها ولا إلى تنظير واقع تم ممارسته، حتى الدولة التي نشأ ضدها تستعمله لتحديد من هم أعضاؤه ومن هم خارجون عنه.[2]

ولاشك أن هذا الاغتراب التأسيسي لتنظيمات المجتمع المدني باعتبارها وليدة بيئة غربية تختلف مع البيئة العربية في المنطلقات الحضارية والعادات والأعراف المجتمعية، والقيم والسلوكيات الفردية والجماعية والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو الذي دفع إلى تعدد الاتجاهات التي تنظر إليها، بين قابل بها، ورافض لها، وداع إلى عربنتها وهذه أحد أهم الإشكاليات التي أثيرت حول مفهوم المجتمع المدني في المجال العربي.

---

[1] محمد سلام شكري، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكن في المجال العربي). مجلة عالم الفكر، المجلد 36، أفريل-يونيو 2008، ص ص 31،25.

[2] غازي الصوراني، التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل - الجزء الثاني. نقلا عن: المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 357. من موقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9488

ولذلك فقد حذر ايكي ekeh من مخاطر محاولات نقل المفهوم بمدلولاته الغربية إلى السياق العربي[1]، فهو يمثل في نظر العديد من الباحثين المشروع الليبرالي الغربي بأبعاده المختلفة، فهو يتبنى الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي باعتبارها تمثل أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ، كما يستند إلى الفلسفة الفردية النفعية كأيديولوجية ويعتمد على الديمقراطية الليبرالية كأفضل نظام سياسي، ويستند رافضو تطبيق المجتمع المدني في البلدان العربية إلى الاعتبارات التالية:[2]

- إن المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في تفاعل الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية والعقيدة العلمانية، وهذه القيم لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية الإسلامية.

- إن التعاطي مع المفهوم فرضته سيادة آليات العولمة على أنظمة الدول العربية بما يخدم المركز الرأسمالي الغربي ووكالاته الإقليمية والمحلية.

- إن المجتمع المدني بصيغته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة يصطدم لا محالة بالعلاقات التقليدية السائدة في الدول العربية من خلال الأنماط القبلية والطائفية والعشائرية.

بينما هناك تيار آخر ينادي بعدم مناقشة قبول أو رفض مفهوم المجتمع المدني لأنه أصبح واقعا وضرورة لا مفر منها، ولكنه ينادي بمحاولة

---

[1] حمدي عبد الرحمان، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقي، في كتاب: حمدي عبد الرحمان وآخرون، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004،ص 19.

[2] خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص الدراسات الافريقية. جامعة الجزائر 03، 2011، ص ص 42- 43.

تكييفه مع البيئة العربية في محاولة لفرض منطق الخصوصية، ولذلك فقد أطلق دعاة هذا الاتجاه على المجتمع المدني مصطلح المجتمع الأهلي الذي يعتبرونه تطورا منطقيا للمؤسسات التقليدية، غير أن ذلك يمثل في نظر التيار الذي يروج إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغته الغربية فكرة غير صحيحة، لأن المجتمع الأهلي يميز المجتمعات التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطوائف، كما أنه يترجم علاقات كلاسيكية تستند إلى روابط القرابة والجوار، وتمثل الأسرة الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة، ومن ثم فإن المجتمع الأهلي لا يعكس تماما مفهوم المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على التقدم الإنساني واقتصاد السوق والمشاركة الطوعية. والشكل التالي يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:[1]

نوعية المجتمع	المميزات	الأشكال التنظيمية	التقاطعات
المجتمع المدني	قاعدة تنظيمية مؤسساتية - سلطة عمومية معروضة للتداول- مبدأ المصلحة- العلاقة الديمقراطية.	النقابة- الرابطة الحقوقية- الاتحاد الطلابي- الجمعية النسائية- المنتدى الاقتصادي والثقافي.	إن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشؤها المجتمع بغية الدفاع عنه
المجتمع الأهلي	قوام سلطوي- تراتبية السلطة هرمية	القبيلة- العشيرة- الطائفة –المذهب-	

[1] المرجع نفسه، ص ص 43-45.

	(محمية بالدين والعرف)- التضامن العصبوي- قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء.	العائلة- الزوايا- الفتوى- التربية- التعليم- العلماء	بالقدر الضروري عن استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو للسلطة المركزية، في هذا تشترك أهداف المؤسستين مع اختلاف في طريقة العمل

II. واقع المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في المنطقة العربية: تكامل أم تضاد؟

مع ظهور مؤسسات المجتمع المدني وبروزها في المجتمعات الغربية وزيادة دورها اعتبر البعض أن ذلك كان بداية لنهاية هيمنة الدولة وسيطرتها على المجتمع، إلى درجة دفعت بعضهم إلى القول أن المجتمع المدني سيكون بمثابة دولة الظل التي ستضطلع بمسئوليات ومهام كانت من صميم أعمال الدولة التي لن تحتفظ مع هذا المولود الجديد إلا بوظائفها التقليدية المحددة لها، وقد سارعت المجتمعات العربية إلى تشكيل مؤسسات المجتمع المدني ظنا منها أنه سيكون الملجأ الأساسي لها للوقوف في وجه تعسف السلطة وطغيانها.

ويعتبر موضوع إشكالية علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني في المنطقة العربية من أهم الإشكاليات الكبرى التي اهتمت بها الدراسات السياسية في محاولة منها للإجابة عن بعض التساؤلات التي تمثلت فيمايلي:

هل حدث للمجتمع المدني العربي ما حدث للمجتمع المدني الغربي؟ هل استطاعت المجتمعات العربية إقامة مجتمعات مدنية مستقلة عن مجتمعاتها السياسية؟ وهل لطبيعة الدولة وتكويناتها السياسية والمؤسساتية في المنطقة العربية تأثير على فاعلية تنظيمات المجتمع المدني؟ وهل أصبح المجتمع المدني العربي "دولة الظل" التي ستضطلع بالعديد من المسؤوليات تاركة للدولة وظائفها الأساسية فقط، أم أنها ظل للدولة التي أنشأتها وأوجدتها ونظمتها؟

الإجابة عن هذه الإشكاليات أفرزت اتجاهين رئيسيين يميزان في تحليل علاقة الدولة بالمجتمع المدني العربي بين ماهو كائن وما يجب أن يكون.

I. علاقة الدولة والمجتمع المدني العربي: ماهو كائن.

العديد من الأدبيات السياسية التي اهتمت بهذا النوع من الدراسات تكشف أن واقع المجتمع المدني العربي يؤكد أنه لا يعدو إلا أن يكون مجرد واجهة لإصلاحات شكلية اعتمدتها النظم السياسية العربية من أجل التعبير عن ديمقراطية الواجهة حتى تضمن لنخبها الحاكمة الاستمرار والاستقرار فالمجتمع المدني وإن كان وسيطا بين المجتمع والدولة في الغرب، إلا أنه في الحالة العربية يعاني تبعية مطلقة للدولة جعلت منه مجرد مؤسسات شكلية ذات أدوار مناسباتية لا تتعدى خدمة السلطة وفق ما تريده السلطة.

وهذا ما أشار إليه عابد الجابري في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان حينما قال: "وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالا

لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة".[1]

وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه الدكتور حسنين توفيق إبراهيم في كتابه النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، حيث اعتبر أن تحليل واقع المجتمع المدني في الدول العربية يقود إلى نتيجة مفادها ضعف دور المجتمع المدني، وذلك بسبب نزوع الدولة نحو الهيمنة عليه والحد من استقلاليته، وتدخلها المستمر في شؤونه من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية عليه، مما يحد من فاعليته ويجعله مجرد امتداد للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات.[2]

كما اعتبرت الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله أن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لدولنة المجتمع... أما برهان غليون فيصف علاقة المجتمع والدولة بقوله: "أصبحت الدولة مؤسسة خاصة، توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من أجل تعظيم المصالح العامة. وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الأمة والقومية والثورة. ودفعها ذلك إلى الانكفاء بشكل أكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها، وبالتالي تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وإنما لتعظيم وسائل

---

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق الذكر، ص 110.

[2] حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 18.

القضاء عليه". ولذلك فقد اعتمدت في علاقتها مع المجتمع المدني على ثلاث مسارات:[1]

- القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها.
- إخضاع المؤسسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.
- القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالنقابات العمالية والأحزاب السياسية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام...إلخ

كل ذلك ساهم في إضعاف فعالية مؤسسات المجتمع المدني

ومن المؤكد أن غياب علاقة صحية صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي إنما يعكس في جانب مهم منه مسألة جوهرية تتمثل في مشكلة بناء الدولة في الوطن العربي، فهذه الدولة تعاني أزمة حقيقية تتمثل أبرز ملامحها في: عدم اكتمال عملية بنائها المؤسسي، وضعف وهشاشة أجهزتها ومؤسساتها على الرغم من تضخمها، وشخصنة الدولة ففي كثير من الأحيان تتماهى الدولة في شخص الحاكم بكل ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية، فضلا عن غلبة الطابع التسلطي/ الاستبدادي على أجهزة الدولة وسياساتها.[2]

فالدولة العربية الراهنة حسب الدكتور عبد الله العروي ممزقة بين نمطين: سلطاني/مملوكي، وبيروقراطي/عقلاني، وهي تتظاهر كذلك في كليهما. أما سبب التمزق فهو الهوة التي تفصل السياسة عن المجتمع

[1] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 284-285.

[2] حسنين إبراهيم توفيق، المرجع السابق الذكر، ص ص 231-232.

المدني، والسلطة السياسية عن النفوذ والقوة المادية والمعنوية الفعلية في المجتمع، والدولة عن الفرد.[1]

والمجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويتطور إلا في ظل دولة ديمقراطية وهذا ما تفتقده الحالة العربية التي تنتشر فيها الأنظمة التسلطية التي تعتمد على الهيمنة والسيطرة على كل الفواعل المجتمعية بما فيها تنظيمات المجتمع المدني.

هذه الهيمنة المطلقة للدولة على تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية أدى إلى إضعاف هذه الأخيرة وفقدانها للفاعلية اللازمة في ربط السلطة بالمجتمع، ونتيجة للطبيعة الريعية للدولة العربية فقد اعتمدت على المداخيل الريعية من أجل بسط سيطرتها ونفوذها وترميم شرعيتها بشراء السلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار السياسي، ولذلك كانت علاقة النخب الحاكمة بالمجتمع عموما وبالمجتمع المدني خصوصا علاقة زبونيةune relation clientéliste، وصارت تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية خادمة للسلطة وليس مدافعة عن الشعب.

II. علاقة الدولة والمجتمع المدني العربي: مايجب أن يكون.

بعد تحليلنا للطبيعة العلائقية بين الدولة والمجتمع المدني في حيز وواقع المجال السياسي العربي، في إطار وصف الواقع وتشخيصه باعتباره يمثل المدرسة الوحيدة التي تعبر عن الحقيقة كما هي لا كما يجب أن يكون سنحاول الآن توضيح الطبيعة النموذجية المثالية لعلاقة الدولة والمجتمع المدني.

[1] برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 121.

فالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة ليست مجرد علاقة نفي أو إثبات وإنما هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر حيث لم يعد الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني لأنها تمثله وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونه، المجتمع المدني ليس لا دولة وإنما هو شرط وجود الدولة مثلما أن الدولة هي شرط وجوده.[1]

وعلى ذلك فإن المجتمع المدني ليس المقصود منه إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة...فليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بينهما...إذ لا وجود للمجتمع المدني دون حماية الدولة له، ولا بناء لمجتمع مدني من دون بناء الدولة، فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياساتها، ومن ثم فلابد من وجود درجة من درجات السيطرة للدولة على مجتمعها المدني، وفي الوقت نفسه تمثل الدولة الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه. والمجتمع المدني العربي حسب الدكتورة ثناء فؤاد عبد اللهواقع تحت حصار ثلاثي:[2]

- الدولة التي لا تثق بالمجتمع.
- الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته.
- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة.

---

[1] جاسم الصغير، نحو علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني. من موقع:
http://www.arabsi.org/attachments/article/2817/.pdf

[2] ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص ص 282،287.

ومن خلال ما سبق يتضح أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تكاملية، فكل منهما يحتاج الآخر لضمان فاعليته في المجتمع وهذا ما أغفلت عنه الكثير من الأدبيات العربية التي رأت أن كلا منهما يلغي الآخر، وأن العلاقة بينهما علاقة استئساد وتضاد وليست علاقة تكامل واتحاد.

وهذا ما أشار إليه الدكتور برهان غليون حينما قال: في الواقع يبدو المجتمع المدني في الأدبيات السياسية العربية الحديثة وكأنه وجود قائم بذاته يقف وجها لوجه أمام الدولة، كما تبدو الدولة بالضرورة وكأنها مؤسسة خاصة مستقلة عن المجتمع المدني وقائمة فوقه أو خارجه أو ضده...والواقع أن المجتمع المدني لا يمكن أن ينفصل كمفهوم مجرد عن مفهوم الدولة، بل هو يشكل العنصر المكمل له، إذ لا وجود لمجتمع مدني، لمفهوم مجتمع مدني دون مفهوم الدولة، والمجتمع المدني ليس شيئا جامدا إنما هو تجريد نظري، أي تحديد لعلاقة الخاص بالعام، والمدني بالسياسي، هدفه فهم تركيب العلاقة الداخلية للسلطة والسياسة في المجتمع.[1]

بعد تعرضنا لكلا الاتجاهين المحددين لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المجال العربي يتضح أن العلاقة بينهما هي علاقة لا تكافئية، وهذا نتيجة استئساد الدولة وسيطرتها عليه، مما يتطلب ضرورة العمل على إعادة صياغة العلاقة بينهما بما يحقق نوعا من التوازن.

[1] محمد سلام شكري، المرجع السابق الذكر، ص 40.

III. المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي:بين المقومات والمعوقات.

سنحاول من خلال دراسة هذا العنصر التعرض لأهم المعوقات التي تحد من تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني عربيا، وكذا أهم المقومات التي يمكن أن نعتمد عليها في إعادة ترميم تلك العلاقة.

ومن أبرز المعوقات التي تجعل العلاقة بين الطرفين غير متوازنة تلك القيود التي تضعها الدولة للحد من حرية تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي والمتمثلة فيما يلي:[1]

- قيود قانونية وسياسية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية فتصبح السلطة الحاكمة هي المتحكمة. هي التي ترفض من تشاء وتقبل من تشاء.

- قيود مفروضة على نشاط الأحزاب سواء ما تعلق بالاتصال بالجماهير وقيامها بنشاطات كالمؤتمرات أو في ما يخص مصادر تمويلها أو في اتصالاتها الخارجية، ما أسهم في تهميش دورها في الحياة السياسية.

- الفجوة بين الحكم وأحزاب المعارضة لغياب الحوار وسيادة التوتر والتأزم.

- تدخل الدولة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف سيطرتها عليها، والحد من نشاطها السياسي، وأحيانا من خلال حظر

[1] حسنين إبراهيم توفيق، المرجع السابق الذكر، ص ص 229-230.

الإضراب وتجريمه واستخدام القوة لفضه ومحاكمة من شارك فيه ودعا إليه.

- قيود متعلقة بشروط تشكيل الجمعيات أو تحديد مجال عملها أو تمويلها. وهذا ما يجعلها لا تخرج عن حدود الدائرة التي رسمتها لها الدولة.

- قيود على الحركة الطلابية وذلك بالاعتماد على أساليب تتعلق بنظم وسياسات التعليم وبآليات تشكيل الاتحادات الطلابية، فضلا عن التصدي لاحتجاجاتها بالقوة.

وتعتمد النظم الحاكمة على عنصر التمويل في السيطرة على المجتمع المدني، وكذا اعتماد المحسوبية في إشراك بعض قوى المجتمع المدني في عملية صنع القرار، إضافة إلى لجوءها إلى تعميق الخلافات والانقسامات داخل أحزاب المعارضة.

هذا بالإضافة إلى بعض المظاهر الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني في الوطن العربي، والتي تحد من فاعليته، ويمكن توضيح تلك المظاهر فيمايلي:[1]

- غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني (لكثرة الانشقاقات والانقسامات خاصة الأحزاب)، وذلك بسبب الصراعات داخلها، أو الاتجاه نحو تسييس العمل النقابي.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 225-226.

- تمويل تنظيمات المجتمع المدني حيث أثيرت قضية التمويل الأجنبي وهذا ما تستغله الدولة لفرض سيطرتها على هذه التنظيمات ما يفقدها استقلاليتها ويجعلها في العديد من الحالات مجرد امتداد لأجهزة الدولة.

- تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في تنظيمات المجتمع المدني وكذا المجتمع السياسي (العشائرية والقبيلة والطائفية). وهذا ساهم في إضعاف الدولة وتقوية العصبة.

غير أن أكبر عائق ساهم في سيطرة الدولة على تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي هو غياب الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه محمد عابد الجابري حينما قال: أننا إذا كنا نشكو اليوم غياب الديمقراطية غيابا كليا في بعض الدول العربية، وزيف وفشل ماهو قائم من مظاهرها في بعضها الآخر، فلأن الديمقراطية هي من خصوصيات المجتمع المدني المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان مواطنا، أي عضوا في جماعة بشرية تنظم حياتها مؤسسات ديمقراطية تضمن لكل فرد الحقوق والواجبات نفسها ويكون فيها الحاكم رئيس دولة ينوب عن الجماعة كلها وبرضاها وليس عن عشيرة أو عصبة من الأقوياء بالمال والسلاح. وهذا ما دفع المفكر فهمي هويدي إلى القول أن ما ينبغي أن ينشغل به الجميع بجانب إقامتهم للهياكل والمؤسسات هو كيفية تقوية مؤسسات المجتمع المدني بحيث يصبح بمقدورها أن تحول دون العبث بقيم الديمقراطية، ويصبح العدول عن النهج الديمقراطي أمرا بالغ التكلفة.[1]

[1] شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية. في كتاب: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص ص 520-521.

وهذا يتطلب ضرورة تجاوز مرحلة بناء ديمقراطية المواجهة وكذا ديمقراطية الواجهة إلى بناء ديمقراطية حقيقية باعتماد إصلاحات فوقية وأخرى تحتية، وهذا ما يمكن أن يساهم في بناء دولة قوية ومجتمع مدني قوي.

فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية كما أنه يشكل ركيزة أساسية لترسيخ الديمقراطية، ويمكن فهم هذه العلاقة المتداخلة وفق الاعتبارات التالية:[1]

- تتوسط تنظيمات المجتمع المدني العلاقة بين الدولة والمواطن فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الناتج عن الاحتجاجات والاعتصامات.

- تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتدريب أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية من خلال مساهمة الأحزاب في إعداد وتربية الكوادر السياسية ما يسهم في تجديد النخبة.

- إن تنظيمات المجتمع المدني تقدم بدائل موضوعية ينخرط فيها أفراد المجتمع بشكل طوعي على أسس إنجازية حديثة بدلا من الولاءات والانتماءات الإثنية التقليدي، وما يترتب عليها من انقسامات قد تشكل تهديدا لكيان الدولة ذاته، وبالتالي فهي تعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة والسلم الاجتماعي.

[1] ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي. مجلة كلية الآداب، العدد 98، ص ص 693-694.

- إن الأسس والمعايير القيمية والأخلاقية التي يستند إليها المجتمع المدني هي الأسس والمعايير نفسها التي تستند إليها الديمقراطية، فكلاهما يستند إلى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بالأساليب السلمية في حلال خلافات والصراعات فضلا عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.

وبالمقابل ظهرت بعض الدراسات التي أكدت محدودية دور المجتمع المدني في تعزيز عملية التطور الديمقراطي وذلك للاعتبارات التالية:[1]

- أسباب تتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاتها، والتي تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، ما يفسح المجال للصراعات والانشقاقات الداخلية، إضافة إلى غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينها مما يضعف التنسيق بينها في التعامل مع السلطة الحاكمة والتأثير عليها.

- أسباب تتعلق بطبيعة النظم الحاكمة في الوطن العربي: من خلال غلبة الطابع التسلطي على النظم العربية الحاكمة بدرجات متفاوتة حتى لمن أخذت بالتعددية الشكلية وهذا ما ساهم في فرض قيود على تنظيمات المجتمع المدني.

- أسباب تتعلق بمشكلة الدولة الوطنية وضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي.

- آليات تكريس الحكم الراشد من خلال تعزيز علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية:

[1] حسنين توفيق ابراهيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 231-232.

إن تجسيد بيئة الحكم الرشيد تتطلب ضرورة تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف الأطراف الرئيسية المشكلة له وتفعيل أدوارها وتشجيع الحوار بينها، وذلك من خلال الاستثمار في نقاط قوتها وتحديد مواطن قصورها ومعالجة نقاط ضعفها، وأخلقة عملها وترشيد فعلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي حتى يكون أقرب لخدمة العموم منه لخدمة المصالح الخاصة الضيقة. والشكل التالي يوضح الترابط العلائقي بين مختلف المكونات الرئيسية للحكم الرشيد[1].

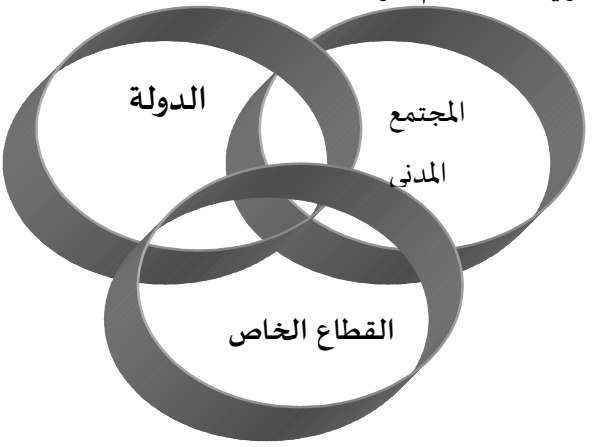

[1] إن هذا الشكل التوضيحي للترابط والتفاعل الموجود بين المكونات الرئيسية للحكم الرشيد والمتمثلة في الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص مقتبس من المراجع التالية:

- BadaraDioubaté, Bonne Gouvernance et Problématique de la Dette en Afrique: Le Cas de la Guinée. Paris: L'harmattan, 2011, P112.

- Bernard Louis Balthazard, Le Développement Durable Face à La Puissance Publique. Paris: L'harmattan,2005, P255.

وعلى ذلك فإن كل طرف من الأطراف له مسؤوليات كبيرة لتحقيق الحكم الرشيد، فالمجتمع المدني مطلوب منه العمل على المساهمة في التعبئة، ولا شك أن هذه التعبئة والمساهمة لن تتحقق إلا من خلال سعي مؤسسات المجتمع المدني إلى إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، وحماية المستهلك والأحياء المحلية والتي ليس لها علاقة مباشرة وظيفيا وتنظيميا مع مؤسسات القطاع الحكومي وتضطلع مختلف هذه المؤسسات بمجموعة من الأدوار والمسؤوليات التي تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال تنظيمها للعلاقة بين الفرد والحكومة وإحداث تغيير في ميزان القوة بين المجتمع والدولة، وقدرتها على تعبئة أفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية[1]:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة وتأطير جهود قطاعات من المواطنين للعمل التطوعي وحملها على المشاركة في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية.

---

[1] لقد اعتمدنا في تحديد مختلف الآليات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الحكم الرشيد على المراجع والمقالات التالية:

- United Nations Development Programme, Reconceptualising Governance. New York: Bureau for Policy and Programme Support, January 1997, P17- 18.

- Stephen okwenagwet، "مفهوم الحكم الراشد". من موقع:

http://www.pachodo.org/201010231795/Pachodo.org-Arabic-Articles/2010-10-22-17-45-43.html

- تعميق المساءلة والشفافية وتشجيع روح المبادرة وتحمل المسئولية ولا يمكن لهيئات المجتمع المدني أن تطالب بتطبيق هذه المعايير على غيرها إلا إذا طبقتها على نفسها أولا حتى تكون أنموذجا ومثالا يحتذى به، فتعتمد الشفافية في عملها ولا سيما على الصعيد المالية والإدارية، كما عليها تطبيق نظم المحاسبة والمساءلة الداخلية بما تتضمنه من انتخابات دورية وتداول سلطة وعدم استغلال للنفوذ والنقود لأغراض شخصية أو مصالح عائلية أو جهوية.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين،وذلك يتطلب ضرورة تغيير تلك النظرة التشكيكية للعمل مع الأجهزة الرسمية من جهة، والعمل مع السلطة المحلية من جهة أخرى فتتولى مهام الإشراف والمتابعة والمشاركة في تنفيذ المشاريع ومراقبتها و صنع السياسات العامة وتقييمها وتقويمها.

_ العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وكذا الإنصاف في توزيع فوائد النمو الاقتصادي داخل المجتمع، وتقديم الفرص للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم، إضافة إلى العمل على حمايتهم من تعسف السلطة واستبدادها، والمشاركة في الكشف عن قضايا الفساد ومحاربة أصحابها، وتقديم معلومات إلى الجهات المختصة والسماح بتداولها على نطاق واسع والتعاون مع الوسائل الإعلامية من أجل نشر ثقافة المجتمع المدني التي تعد وسيلة هامة لحماية وتعزيز المعتقدات والقيم الثقافية والدينية، وكذا تربية المواطنين على ثقافة الحكم الرشيد من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.

كما ترتبط فعالية مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على تجسيد بيئة الحكم الرشيد بمدى استقلاليتها عن لدولة وتنوع مصادر تمويلها واعتمادها على الطاقات البشرية والكفاءات الإبداعية التي تتولى تسييرها وتطويرها وتحاول ترجمة أهدافها إلى أعمال فعلية واقعية تكسبها تأييد القوى الشعبية وتمنحها مكانة قوية في المجتمع، مما يسهل عملها ومساهمتها في المسيرة التنموية ويجعلها شريكا رئيسيا في تسيير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفاعلا مهما في تحقيق التنمية البشرية وفي إصلاح الاختلالات ومعالجة مختلف الآفات والقضاء على التراكمات السلبية من خلال مأسسة التفاعل الاجتماعي والحد من الانتهازية وإحداث تغييرات جذرية في الذهنيات البيروقراطية.

أما الدولة في الوطن العربي فهي مطالبة بالتخلي عن الأساليب التقليدية في إدارة السياسات وتسيير مختلف الملفات ومعالجة الأزمات وذلك يتطلب إشراك بعض الهيئات تحت الدولتية من فعاليات ومؤسسات المجتمع المدني لما لهما من دور بالغ الأهمية في توفير المعلومات والمساهمة في صنع القرارات وكسب التأييد لبعض السياسيات من خلال تعبئة مختلف الفئات الشعبية أو رفض وتعديل بعض الإجراءات التي تضر بالمصالح العمومية.

كما يقع على عاتقها مسئولية تنظيم العمل المؤسسي من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي الملائم والفعال الذي يسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني وكيفية تسييرها والمحافظة على استقلالها والعمل على تجنيبها

التعرض لشتى أنواع القمع أو المنع[1]. مع مراعاة ضمان استقلاليتها من خلال العمل على الانتقال بأنظمتها من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، فالعلاقة التوازنية بين الدولة والمجتمع المدني لن تتحقق الا في بيئة ديمقراطية.

خاتمة

الأكيد أن معالجة الاختلالات الموجودة بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني في المجال العربي يتطلب معالجة العديد من الإشكاليات السياسية الكبرى كمسألة بناء الدولة،دولة المؤسسات والحقوق والواجبات التي يبنيها الجميع وتتسع للمجموع ويستفيد منها العموم بدون استثناء، وهي دولة تمتاز بفاعلية السياسات ورشادة القرارات وعدالة القوانين والإجراءات ونجاح الإصلاحات وتتطلب مشاركة جميع الفعاليات، هذا إضافة الى معالجة أزمة الاستعصاء الديمقراطي الذي تشهده المنطقة العربية. ذلك أن

توفر هذه المستلزمات بإمكانها إحداث تفاعل ديناميكي تكاملي عقلاني بين الدولة ومحيطها المجتمعي، إذ تخلق بينهما نوعا من التجانس والتعايش في بيئة آمنة مستقرة.

[1] حسن كريّم، مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص ص64-65.